- تمهيد :

منذ الولادة يعتمد الإنسان على غيره من الناحية الفيزيائية والاقتصادية ليعيش، ويعتمد على أقرانه لنمو شخصيته وليضمن إشباع رغباته المتعددة، فالإنسان وحده هو الذي يعيش في جماعات اجتماعية حقيقية، والجماعة الاجتماعية ليست مجرد تجمع من أشخاص لأن جوهرها يقوم على التفاعل المنظم والعمل المشترك، ونتيجة للخبرات الجماعية يصبح الشخص معتمداً على الآخرين في الحصول على الأمن، وفي الامتثال للمعايير الاجتماعية[1].

ويواجه الإنسان منذ نشأته وحتى يومنا هذا بمشكلات متعددة من أجل إشباع حاجاته الإنسانية ، فهو يدخل في علاقات متعددة مع البيئة الطبيعية حتى يمكنه استثمار مواردها التي يشبع عن طريقها حاجاته الأساسية كالحاجة إلى الغذاء والمشرب والمسكن .

وتبعاً لهذه العلاقة التي حاول من خلالها الإنسان اكتشاف ما بالطبيعة المحيطة به من إمكانيات تمكنه من إشباع حاجاته ، إلا أن علاقة الإنسان بالطبيعة لا تتم اليوم ولا حتى منذ قرون طويلة بصورة فردية كما كان يحدث في العصور الأولى أو البدائية ، حينما كان يبحث الإنسان البدائي بمفرده عن المصادر الطبيعية التي تمكنه من إشباع حاجاته ، بل إن علاقة الإنسان بالطبيعة تتم بصورة جماعية ، فهو يقوم باستغلال مصادر البيئة الطبيعية بالاشتراك مع بقية أفراد المجتمع الذي يعيش فيه ، وهذا الاشتراك في العمل والتجمع بين أفراد المجتمع ليس مجرد تجمع لا تحكمه أية قواعد ، بل إنه تجمع منظم يقوم على التفاعل المنظم بين أفراد المجتمع في مواجهة البيئة الطبيعية ويستمر لفترة زمنية كافية تمكن من تحقيق هذا النظام .

وعلى هذا يمكن القول أن الإنسان في محاولته إشباع حاجاته يدخل في علاقات مع البيئة الطبيعية من جهة ، ومع أفراد المجتمع من جهة أخرى . وهنا تراكمت وتتراكم الخبرات الإنسانية حول البيئة وتطورت وتتطور إمكانيات أفضل لاستغلالها .

وهنا يمكن القول أن حل مشكلة الإنسان مع الطبيعة كانت أسبق من حل مشكلاته مع أفراد المجتمع الآخرين ، حيث تطور العلوم الطبيعية الذي يعد مؤشراً في حد ذاته لذلك .

أولا : ماهية المشكلة الاجتماعية :

مع تشابك العلاقات الاجتماعية وتعقدها بين أفراد المجتمع وتعقد النظام الاجتماعي وتعقد علاقات وحداته ظهرت الحاجة إلى علم يحدد قواعد وقوانين هذه العلاقات ، بل ظهرت الحاجة إلى علم يساهم في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان في علاقته بغيره من أفراد المجتمع أثناء تفاعله معهم عند قيامه بالعملية الإنتاجية من أجل إشباع الحاجات الإنسانية[2].

ففي أي مجتمع محلي محدود وبسيط ، وكذلك في المجتمع الريفي، تسير الحياة عادة على وتيرتها بدون تغير ملحوظ ولكن في مجتمعات الحضر الحديثة يعد التغير سمة الحياة وشعارها ، فالنمو المطرد في الصناعة والتجارة وأساليب النقل والاتصال ، وكذلك التغير الجارف في المفاهيم والقيم، وقواعد الصلات والتفاعلات بين الناس ، كل ذلك – وغيره من عوامل – يصيب النسيج المتوارث للعلاقات بالتصدع ، ويدخل تعريفات وقيم جديدة ، منبثقة من طبيعة الحياة التي يحياها السكان ، وخاصة فيما يتصل بالسلوك الأخلاقي، والمصالح الشخصية ، الأمر الذي يعمل على إيجاد العديد من المشكلات التي تتصل خاصة بالبيئة الحضرية وساكنيها ، ويساعد في ذلك اتساع البيئة الحضرية ، وازدياد كثافتها السكانية ، مع تباين عناصرها وفئاتها وما يطرأ عليها من تقدم تكنولوجي وتطور مادي ينعكس على علاقة الإنسان بالبيئة[3] .

وتختلف المشكلات الاجتماعية باختلاف إطار وجهة النظر الذي ترى من خلاله المشكلة ، ونستعرض فيما يلي مختلف العوامل في تفسير المشكلات الاجتماعية وتقرير أسبابها وطرق علاجها من الزوايا الآتية :

1- يرجع كثير من المشكلات الاجتماعية إلى التفاوت في سرعة التغيرات الاجتماعية والثقافية.

2- من المشكلات الاجتماعية ما هو نابع من فشل الثقافة الحضرية ، في مواجهة تطلعات الأفراد وأهدافهم المجتمعية والشخصية .

3- التفكك الاجتماعي وما يصاحبه من محاولات ، لإعادة التنظيم الاجتماعي للبيئة الحضرية

4- ضعف أواصر الصلات الأولية وما ينتج عن ذلك من الضعف الذي يصيب الضبط الاجتماعي للأسرة .

5- الاعتماد الأساسي على أساليب الرقابة الاجتماعية الرسمية الخارجية (كرقابة القانون والشرطة) مع عدم كفاية هذه الأساليب لتوفير السلوك السوي في البيئة الحضرية .

6- قصور الجهود المبذولة ، والتوعية المجتمعية ، عن تحقيق أهدافها في البيئة الحضرية .

7- تغير ثقافة المجتمع في تفسير قيام المشكلات الاجتماعية والبيئية ، لأنها تتصل بمجموعة الأساليب والتصرفات السلوكية والقيمية وكافة نتاج البشر من أشياء مادية جاءت ثمرة لحياة الإنسان المجتمعية وما توارثه الناس جيلاً بعد جيل، سواء كانت هذه الثقافة مادية (المنتجات التكنولوجية والصناعية) أو غير مادية (كالعادات والقيم)[4] .

والمشكلات الاجتماعية من صفاتها أنها عادة نسبية ، أي ليست مطلقة ، فهي تختلف باختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والزمنية ، وتهتم معظم العلوم الاجتماعية بدراسة المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والجريمة والبغاء والطلاق ، وغير ذلك من المشكلات التي تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تنشأ فيها وتنعكس على علاقة الناس بالبيئة – سلبا أو إيجابا – وعلاقة الناس ببعضهم البعض .

ويمكن النظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها مشكلات تتأثر بالأوضاع المجتمعية في البيئة، وتوصف عادة بالصفة المجتمعية لأنها بعيدة من ناحية الوقاية والعلاج عن متناول الأفراد أو حتى الجماعات ، ولا بد لحلها من تدخل المجتمع ممثلا في هيئاته العامة والسلطات المسئولة مع الأفراد ، وذلك للأسباب الآتية[5] :

1- المشكلات المجتمعية تنبع عادة من ظروف البيئة الاجتماعية والقيم التي تسودها والعوامل المختلفة المؤثرة فيها ، ودائماً لها أسبابها المتعددة .

2- حلول المشكلات المجتمعية متشعبة ولا يسهل حسم نتائجها وخاصة عند الشروع في تنفيذها .

3- المشكلات المجتمعية وثيقة الصلة بالتغير الاجتماعي ، فقد يكون التغير باعثاً على خلق هذه المشكلات ، وقد يؤدي وجود المشكلات المجتمعية إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية ، كما أن تدابير علاج بعض المشكلات المجتمعية قد ينتج عنها إحداث تغيرات في جوانب من المجتمع .

4- تؤثر المشكلات المجتمعية على فئات وعناصر مختلفة في المجتمع بدرجات متفاوتة ، وبعض هذه المشكلات عند تناولها بالحل والعلاج يتسع نطاقها من حيزها المجتمعي المحدود إلى المجتمع الكبير بأسره كمشكلة تلوث البيئة .

5- المشكلات المجتمعية قد تنشأ بسبب أساليب الضبط الاجتماعي (ومنها القانون) التي قد يكون لها نتائج مجتمعية تعمل على استمرار تفاقم المشكلات أو خلقها .

6- الأفراد بمجهوداتهم الخاصة في المجتمع الحديث لا يستطيعون حماية أنفسهم من مؤثرات ونتائج المشكلات الاجتماعية ، بل يجدون أنهم داخل المشكلة ويتطلعون إلى تدابير على المستويات العليا في المجتمع تنتشلهم من آثارها .

وقد زاد الاهتمام بتلك المشكلات في المجتمعات الحديثة ، نتيجة لزيادة الوعي المجتمعي،

وتقدم أساليب البحث والاستقصاء ، والتطور في وسائل العلم والاتصال ، والتغير الذي طرأ على نسيج العلاقات الاجتماعية ، وخاصة مسئوليات الأسرة ومشكلاتها بمقتضى القيم والتقاليد المتوارثة ، واتساع مسئوليات الدولة بالنسبة للمشكلات المجتمعية وضرورة مواجهتها واتخاذ التدابير اللازمة لحلها، وعلى الرغم مما أصاب هذه المجتمعات من تفكك وسطحية ، إلا أن هذه المشكلات تفرض الترابط السلوكي لمواجهتها .

ويرى بعض التقليديين أن البيئة وما يصاحبها من مشاكل مجتمعية وبيئية كالفردية والتفكك والتلوث، تشكل خطورة على مقومات الأمة ، أما دعاة التحديث فيرون أن البيئة بما فيها من مشكلات جاءت نتيجة تطور المجتمع والتصنيع وهي مرحلة طبيعية لا مفر منها، وأن هذا التطور يستدعي تغيراً في العلاقات بين الناس، وأن المجتمع الجديد بارتباطاته الوظيفية واتصالاته يخدم التقدم الصناعي ويواجه احتياجاته الجديدة .

ويمكن القول أن ما يسود البيئة من نتائج ومشكلات في المجتمع يدعو إلى الحذر وتشديد الرقابة في المجتمع مع تغيير أنماط القيم السائدة من الفردية وعدم المبالاة، والعلاقات الاجتماعية القائمة على المصلحة الشخصية، والعمل على غرس قيم المواطنة والانتماء والتعاون.

وتعد المشكلات الانحرافية السلوكية غير المرغوب فيها – مجتمعياً وبيئياً – في مقدمة المشكلات في المجتمع الحديث ، لأنها تبتعد عن السلوك السوي المتفق عليه ، وتكاد تجمع القيم فى كل مكان على اعتبار البغاء وتشرد الأحداث والتسول والتلوث من المشكلات الانحرافية السلوكية التي يلزم مكافحتها والوقاية منها .

وكي نحكم على المشكلة الاجتماعية أنها مشكلة بالفعل ينبغي أن يتوافر لها شرطان ، هما:

- ضرورة وجود ظرف موضوعي (جريمة – فقر – توتر عرقى) ، بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه بمعرفة ملاحظين اجتماعيين .
- ينبغي أن يكون هناك تعريف ذاتى من خلال بعض أعضاء المجتمع، بأن هذا الظرف الموضوعي يعد بمثابة مشكلة ، وهنا قد تلعب القيم دورها، لأنه عندما يفهم بأن القيم مهددة لوجود هذا الظرف الموضوعي، فإن هذا الظرف الموضوعي يصبح مشكلة اجتماعية[6].

ثانيا : مفهوم المشكلة الاجتماعية :

( ) المشكلة في اللغة من أشكل أي التبس ، والمشكل هو الملتبس ، وهو عند الأصوليين ما لا يفهم حتى يدل عليه دليل من غيره[7].

وقد أكد البعض أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية ، وينجم عن أحوال المجتمع والبيئة الاجتماعية ، ويستلزم تجميع الوسائل والجهود الاجتماعية لمواجهته وتحسينه[8].

وربطها آخرون بحالة الحيلولة دون قيام الأفراد بأدوارهم الاجتماعية المتفق عليها أو إعاقة أحد النظم الاجتماعية ، فعرّفوا المشكلة الاجتماعية بأنها المسألة أو المسائل ذات الصفة الجمعية التي تتناول عدداً من الأفراد في المجتمع ، بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار المتفق عليه والذي يقع على المستوى العادي للجماعة، وعادة ما تكون المشكلة الاجتماعية ذات تأثير معوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية كما في حالتي الطلاق وتشرد الأحداث[9].

( ) وتشير المشكلات الاجتماعية عموماً إلى وجود احتياجات غير مشبعة لدى قطاعات عريضة من السكان ، وقد يرجع عدم إشباعها إلى العجز أو القصور في النظم الاجتماعية المكلفة بمواجهة هذه المشكلات أو ندرة الموارد اللازمة لإشباع الاحتياجات .

( ) ومفهوم المشكلة الاجتماعية لا يتضمن فقط وجود احتياجات غير مشبعة وإنما يشمل كذلك ما يلي :

- غير المتأثرين من المشكلة بالمجتمع ، ومدى انتشارها وعمقها .
- مدى معرفة أفراد المجتمع بالوسائل التي يمكن من خلالها إشباع هذه الاحتياجات قبل أن تتزايد ويصعب مواجهتها .
- مدى توفر الموارد اللازمة لمواجهة هذه المشكلات .

وعلى هذا يمكن أن تعرف المشكلة الاجتماعية بأنها :

(أ) موقف يواجه الإنسان، أو الجماعة أو المجتمع .

(ب) تعجز إمكانات هذه الوحدات عن مواجهة هذا الموقف .

(ج) تحتاج هذه الوحدات (الفرد، الجماعة، المجتمع) إلى مصدر خارجي يساعد على مواجهة هذه المواقف سواء أكان ذلك بالدعم المادي أو الاجتماعي .

ويؤكد ذلك " فيرتشايلد Fairehild" فيرى أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وهي نتاج ظروف بيئية اجتماعية يعيشها الأفراد، وتتطلب تجميع الجهود والوسائل لمواجهتها وحماية المجتمع من آثارها الضارة.

ويرى " مارشال " أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه[10].

ويرى " فيرتشايلد Fairehild" أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية، أو يتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته وتحسينه

وهاتان الناحيتان تتلاقيان وتمتزجان في أغلب الأحيان، ففي الحالة الأولى يمكن أن ندخل تحتها كل النقائض والفشل في التوافق الذي يصيب الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة، والتي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها ونضرب مثلا على ذلك بالجريمة، وأما المشكلات التي تظهر في الحالة الثانية فهي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها، مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي وتأديته لوظيفته والذى تعلو مواجهته فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة مثل الحرب والفساد السياسي[11]

ويرى "روبرت ميرتون Merton" أن المشكلات الاجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع وبين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون، ويتأثر مدى هذا التناقض عن طريقين :

- إما برفع المستويات التي تكون لها فاعلية وعمومية في المجتمع .
- أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين .

إذن يرى " ميرتون " أن المشكلات الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعي ويزداد الإحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التي يحياها الناس مثلا بالظروف التي يمكن أن تكون موجودة وتؤدي إلى كسر حدة هذه المشكلات، ولذلك تنقسم المشكلات الاجتماعية إلى قسمين هما:

- (أ) التفكك الاجتماعي .
- (ب) السلوك الانحرافي .

ويرى " محمد المحيس " أن المشكلة الاجتماعية هي تلك الصعوبات ومظاهر الانحراف والشذوذ في السلوك الاجتماعي، ومظاهر سوء التكيف الاجتماعي السليم التي يتعرض لها الفرد فتقلل من فاعليته وكفايته الاجتماعية وتحد من قدراته على بناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين ، وعلى تحقيق القبول الاجتماعي المرغوب، فالمشكلة الاجتماعية للشباب ليست منفصلة عن مشكلاتهم الجسمية والنفسية والعقلية والفكرية، بل هي مرتبطة تمام الارتباط وفي كثير من الأحيان نجدها متداخلة معها، فالشاب إذا ساءت صحته أو أصيب بنقص جسماني لا يقف تأثير ذلك عند حد تقليل كفايته الجسمية ، بل يتعدى ذلك إلى تقليل كفايته النفسية والعقلية والاجتماعية[12].

ويرى كلٌ من "هورتون وليزلي Harton and Leslie" أن المشكلة الاجتماعية هي حالة تؤثر على عدد من الناس، ويتم هذا التأثير بطرق وأساليب ينظر إليها على أنها مرفوضة وغير مرغوب فيها، كما أنهم يشعرون برغبة شديدة للقيام بفعل اجتماعي جمعي مضاد لهذه الأساليب والطرق التي يتم بها ظهور المشكلة .

ويرى " سلزنيك Selznik" أن المشكلة الاجتماعية توجد حينما :

(أ) تحبط علاقات المنفعة بين الناس الأهداف الشخصية الهامة لعدد كبير منهم لا يستهان به .

(ب) يكتشف المجتمع المنظم أنه مهدد وبشكل خطير بعدم القدرة على تنظيم العلاقات بين الناس، وبهذا تمثل المشكلة الاجتماعية انهياراً في المجتمع ذاته .

ويرى "لامرت Lamart" أن المشكلة الاجتماعية هي إحباطات وظيفية لعناصر البناء الاجتماعي، وينبثق من هذا الرأي افتراضات مؤداها أن الضروريات الوظيفية للحياة الاجتماعية تساعد الأبنية الوظيفية على أداء وظائفها وتدعم كل منها الأخرى، كما تحقق الحاجات النفسية للأفراد، كذلك تساهم وتؤدي إلى تحقيق تكامل المجتمع، أما الأنشطة والعمليات التي تحد من مواجهة هذه الضروريات الوظيفية والتي قد تؤدي إلى تعطيل العلاقات التنظيمية بين عناصر البناء والتى قد تحبط حاجات ومطالب الأفراد فتعرف بالإحباطات الوظيفية .

واستناداً إلى ذلك يصف بعض علماء الاجتماع المشكلات الاجتماعية على أنها إحباطات وظيفية ، لأن المشكلات الاجتماعية مهما تفاوتت خطورتها فإنها تعطل البناء الاجتماعي عن الاستمرار في أداء وظائفه ، كما تعوق الأفراد عن إشباع حاجاتهم[13] .

وبعبارة أخرى فإن عجز الأفراد عن تحقيق التوافق مع المطالب التي تفرضها الجماعة على أعضائها يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية (فقر – جريمة – زيادة السكان – نقص الموارد) وينشأ هذا العجز والقصور عن التطبيع الاجتماعي حينما لا تتوافق أنماط السلوك السائدة في المجتمع مع قدرات الأفراد، وتعجز أيضاً التنظيمات الاجتماعية على النهوض بأعباء أفراد المجتمع وإتاحة الفرصة لتحقيق مطالبهم وحوافزهم الأساسية الاجتماعية بطريقة اجتماعية موافق عليها ومقبولة[14].

ويتضح من هذه التعريفات أن المشكلات الاجتماعية ترتبط بالجوانب التي يصطلح على تسميتها بالجوانب المرضية الاجتماعية .

وبذلك يمكن القول بأن المشكلة الاجتماعية هي خلل في بعض جوانب أو شئون المجتمع يشعر به الأفراد ويقدرون خطورته، وتصبح المشكلة الاجتماعية هي أية ظاهرة تعتبرها مؤسسات المجتمع (الأسرة – القانون) مصدر ضرر يقع في الحاضر أو سيقع في المستقبل للفرد أو المجتمع .

ثالثا : خصائص المشكلة الاجتماعية :

المشكلة الاجتماعية تتميز بما يلي[15]:

1- أنها تثير اهتمام وانتباه قدر كبير من أفراد المجتمع ومؤسساته .

2- الصعوبة النسبية ، لأنها تمس الفرد والمجتمع معاً ، وترتبط بكثير من العوامل والمتغيرات ذلك "أن المشكلة الاجتماعية لا يمكن أن تعزى لسبب واحد بعينه مهما كان هذا السبب قوياً، بمعنى أن للمشكلة الاجتماعية أسباباً متعددة " .

3- التداخل بين المشكلات الاجتماعية ، فهي عادة متداخلة بعضها مع بعض كتداخل النظم الاجتماعية تماماً، فمشكلة الأحداث المتشردين متداخلة في النظم الاقتصادية والتربوية والأسرية وغيرها .

4- للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها ودرجتها ومدى أولويتها، فهي ترتبط ببعد التاريخ والمكان والقانون والسياسة والاقتصاد والبعد الاجتماعي والثقافي والتربوي.

5- النسبية ، بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات والأزمان ، كما أن تحديد المشكلات يتأثر بحالة الفرد ، فقد تبرز المشكلة بسبب عامل السن أو اللون أو

العرق ، فما يعتبره الشيوخ مشكلة ، قد لا يعتبره الشباب كذلك ، وما يعتبره البيض مشكلة قد لا يعتبره السود كذلك .

6- أنها تلقائية ليست من صنع الفرد أو بضعة أفراد ولكنها من صنع المجتمع كله .

7- أنها مزودة بصفة الجبر والإلزام ، أي أنها تفرض نفسها على الأفراد ولا يسع هؤلاء أن يخالفوها .

8- أنها عامة ومنتشرة ، كما أنها ظاهرة تاريخية أي عبارة عن لحظة في تاريخ جماعة من الناس .

رابعا : تصنيف المشكلات الاجتماعية :

توجد عدة أنواع للمشكلات الاجتماعية هي[16]:

1- مشكلات حياتية (أساسية) :

وهي التي تؤثر على أفراد المجتمع تأثيراً كبيراً مثل مشكلات (الإسكان ، الغذاء ، التعليم، الصحة ، الرعاية الاجتماعية) ومثل هذه المشكلات إذا لم يتم مواجهتها تؤثر على بناء المجتمع ووظائفه ويترتب عليها مشكلات أخرى مثل ارتفاع معدلات الجريمة ، والأمية ، وانتشار الأوبئة والأمراض .)

فإذا لم تتم مواجهة المشكلات التعليمية زادت نسبة الأمية ، وإذا لم تكن هناك رعاية صحية مناسبة (وقائية ، علاجية) انتشرت الأوبئة والأمراض .

2- مشكلات اقتصادية :

وتشمل انخفاض متوسط دخل الفرد ، وانخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع ، وضعف المؤسسات الاقتصادية عن القيام بوظائفها الإنتاجية ، والاعتماد على الاستهلاك أكثر من الإنتاج ، كذلك الاعتماد على أساليب تقليدية في الإنتاج الزراعي أو الصناعي وانخفاض متوسط إنتاج الأرض الزراعية ، كما يدخل في المشكلات الاقتصادية ضعف المدخرات الخاصة بالمواطنين وعدم ميل المواطنين إلى إنشاء مشروعات اقتصادية ، ومثل هذه المشكلات ذات تأثير كبير على المجتمع، وتتطلب تكاتف الجهود من أجل العمل على دراسة هذه المشكلات ، واقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها .

3- مشكلات اجتماعية :

وهي تعني أكثر من مجرد وجود احتياجات غير مشبعة لقطاعات كبيرة من السكان ، وإنما

يشعر أفراد المجتمع بوطأة هذه المشكلات ويسعون إلى بذل الجهد سواء بمفردهم أو بمساعدة فريق لمواجهة هذه المشكلات .

ومن هذه المشكلات الاجتماعية ما تعاني الأسرة من تفكك في العلاقات الاجتماعية، عدم وجود أماكن لشغل الفراغ ، إصابة أحد أفراد الأسرة بمشكلة كبيرة مثل إدمان المخدرات ، *مشكلات النزاعات الأسرية ، الطلاق ، بالإضافة إلى بعض العادات والتقاليد الاجتماعية* مثل السلبية والتواكل والتزايد المطرد في السكان، مثل هذه المشكلات تحول دون الانطلاق نحو التنمية بالمجتمع ، وتحتاج إلى جهد من جانب المتخصصين للعمل على دراسة أبعاد هذه المشكلات ووضع الأولويات للبدء في مواجهة هذه المشكلات .

4- مشكلات مجتمعية :

وهي تتصل ببناء المجتمع (المنظمات، والمؤسسات) ، وسياسة المجتمع (مجموعة الإجراءات واللوائح، التشريعات والسياسات العامة للمجتمع)، والأفراد المكونين للمجتمع (أفراد، جماعات ، مجتمعات محلية) . كما أنها تتصل بوظائف المجتمع (الإنتاجية ، الاجتماعية، السياسية ، ... إلخ) والتي لها انعكاس مباشر على أمن واستقرار المجتمع .

كما تشمل المشكلات المجتمعية مشكلات انحراف الأحداث ، البطالة ، الإرهاب ، ومثل هذه المشكلات لها تأثير على كافة القطاعات الأخرى بالمجتمع ، ويندرج تحت هذا النوع من المشكلات (المشكلات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الصحية ، الأمنية ، التعليمية) .

وهذا النوع من المشكلات لا بد من التعامل معه في إطار سياسة قومية شاملة تتضمن فاعلية التنفيذ، وتوفير الموارد اللازمة للخطط والمشروعات المناسبة لمواجهة ما يعانيه المجتمع من مشكلات.

وخلاصة القول أن المشكلات الاجتماعية هي ثمار التغيير الاجتماعي المستمر والسريع والمتلاحق الذي تمر به المجتمعات، وعجز المنظمات القائمة عن مواجهة الآثار المترتبة على هذا التغيير، ولذلك لا بد من وضع السياسات والخطط والبرامج لمواجهتها (الاتجاه العلاجي) أو الوقاية منها (الاتجاه الوقائي) ، أو تقوية البنية الأساسية وإقامة الهياكل الإنتاجية والمؤسسات الاجتماعية لمواكبة التطور بالمجتمع (الاتجاه الإنمائي الإنشائي) .

خامسا : أسباب المشكلات الاجتماعية :

يتمركز الاتجاه في علم الاجتماع الحديث حول دراسة المشكلات الاجتماعية من نقطة

بداية واحدة هي الانحراف عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح ، كما أن الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة ، أو التي تصادف مجرد النفور والاشمئزاز ، وإنما تدور حول تلك الأنواع التي تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحية ، ولقواعد السلوك المقبول من ناحية أخري .

فالمشكلة الاجتماعية هي انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح ، طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الانحراف عنها مؤديا إلى رد فعل واضح من الجماعة .

ولذلك فإن المشكلات الاجتماعية تختلف في الزمان والمكان باختلاف الثقافات ، إلا إذا كانت القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التي يتوقف عليها الوجود الاجتماعي .

ومن المسلم به الآن بين علماء الاجتماع والتربية ، أنه لا يوجد سبب واحد للمشكلة الاجتماعية، ذلك أن هذه المشكلة تحدث داخل مجتمع من ملايين البشر ، كما أن هذا المجتمع يموج بالجريمة في كل لحظة ، علاوة على ما ينتابه من مؤثرات داخلية وخارجية وما يصله من اختراعات وأفكار[17].

وهذا المجتمع في حركته ، وتفاعل أفراده مع بعضهم البعض، وفى علاقات جماعاته وطوائفه، والروابط التي تربط بينه وبين غيره من المجتمعات ، يمر بخبرات اجتماعية لا حدود لها، وهذه الخبرات تُكَّون له رصيداً من المواقف والمعرفة والخبرات تصبح جزءاً من تاريخ ذلك المجتمع وثقافته، وهذا هو الذي يبين هويته، ويوضح معالم وملامح شخصيته بين المجتمعات.

وبما أن العلاقات بين الأفراد والجماعات والطوائف داخل المجتمع الواحد علاقات متشابكة ، وذات أبعاد مختلفة ، فمن الطبيعى أن نستنتج أنه لا يمكن أن تكون هناك مشكلات اجتماعية ذات سبب واحد ، أو يمكن إرجاعها لعامل واحد من العوامل .

ويرى العديد من الباحثين أن كثير من المشكلات الاجتماعية ترجع إلى عدم إشباع بعض الاحتياجات بين أفراد المجتمع ، وهذه الاحتياجات قد تكون اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو بيولوجية أو صحية أو تعليمية أو ترويحية[18].

وعدم الإشباع في النواحى السابقة يرجع إلى مجموعة من العوامل هي :

أ- عوامل ذاتية : ترجع إلى المواطن نفسه .

2- عوامل أسرية : ترجع إلى أسرة المواطن .

3- عوامل اجتماعية : ترجع إلى الجماعات التي ينتمى إليها المواطن .

4- عوامل بيئية : ترجع إلى الحي أو المجتمع المحدود الذي يسكن فيه المواطن .

5- عوامل مجتمعية : ترجع إلى ظروف المجتمع العام الذي يعيش فيه المواطن .

وكذلك من المسببات الأساسية للمشكلات الاجتماعية ، التفاوت في سرعة التغير أو التغيير الاجتماعي والثقافي الذي يتأتى بسبب التفاوت في سرعة تغير أحد جوانب الثقافة عن الجانب الآخر ، فقد يسير الجانب المادي للثقافة بسرعة أكبر من سير الجانب المعنوى بها .

فعلى سبيل المثال في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية تسير بعض جوانب الثقافة المادية والتقدم المادي والتقدم العلمي والتكنولوجي (في مجموعة الدول المتقدمة) والتقدم المادي الإقتصادي (في مجموعة الدول النامية) بخطى أسرع من الجوانب المادية، وهذا في حد ذاته يخلق ما يعرف بالهوة الثقافية، تلك التي تعصف بالتوازن الاجتماعي وتورث بعض المشكلات.

هذا إلى جانب العديد من الأسباب التي تؤدي إلى المشكلات الاجتماعية وأهمها ما يلي :

(أ) التقدم التكنولوجي الذي يصحبه تصدير أنواع من الأجهزة والعدد والآلات إلى بعض المجتمعات، والذي تصحبه أنماط ثقافية جديدة على تلك المجتمعات، وقد يكون بعض هذه الأنماط الثقافية غريباً تماماً على أفراد المجتمع، ومن هنا يحدث شئ من الهزات الاجتماعية التي قد تنجم عنها بعض المشكلات الاجتماعية .

(ب) الانفتاح الشديد على المجتمعات الأخرى والنقل الحضارى منها، حيث إن المجتمعات البشرية تتعامل مع بعضها، وينقل بعضها من بعض في مجالات كثيرة ، وخاصة في المجالات التقنية ، تلك التي ازدادت هذه الأيام بسبب سهولة الاتصالات ، وبسبب صلاحية الأنماط التقنية للاستعمال في كل المجتمعات .

(ج) عدم تفهم المجتمعات لحاجات الشباب ، وعدم إشباع تلك الحاجات بالطرق السليمة المشروعة .

فمن الضروري إنشاء الأندية الثقافية والاجتماعية والرياضية للشباب حتى يكون ذلك هو المخرج السليم لآلاف الشباب من دوامة الفراغ التي يعيشونها ، بحيث يصبحون قوى منتجة في المجتمع تُستثمر طاقاتهم فيما يفيد، ولا تضيع تلك الطاقات في الطرقات والشوارع، أو في القراءات المنحرفة أو المشاهدات غير الطيبة .

(د) الفجوة الثقافية بين الأجيال، فمن الملاحظ أن هناك اختلافاً بين الكبار والصغار في فهمهم للأمور، وفي تعاملهم مع الأحداث، ولذلك هناك أنواع من الصراع تبدأ بين أطراف المعادلة في المجتمع الواحد .

وكي نستطيع إدراك وتفسير المشكلات الاجتماعية ، هناك العديد من الحقائق التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وهي :

1- مقاييس (معايير) المشكلة الاجتماعية :

توجد المشكلة الاجتماعية في العادة حينما يظهر نوع من التناقض أو التعارض بين ما هو كائن أو موجود بالفعل ، وبين ما يعتقد الناس أنه ينبغي أن يكون . وهذا الكلام يختلف تقديره من مجتمع لآخر ، بل ومن جماعة لأخرى داخل المجتمع الواحد ، طبقاً لقواعد السلوك التي تحكم الأفراد في هذه المجتمعات أو الجماعات ، وكذلك مثل هذه الأمور تختلف داخل المجتمع الواحد من وقت لآخر حسب تطور المجتمع ودرجة نموه .

ولتوضيح هذا الأمر نقول بأن المجتمع السعودي، على سبيل المثال، يمارس نوعاً من السلوك المعين ذى الصفة الاجتماعية الخصوصية، فيما يتعلق بالمظهر الخارجي للفرد، وبالذات ما يتعلق بملبسه ، وأي خروج على هذا المظهر من جانب بعض المواطنين سوف يمثل خروجاً على هذا السلوك العام الذي ارتضاه أفراد المجتمع لأنفسهم ولن يرتاح له الكثيرون، وكذلك اللباس الفاضح الذي تسمح به بعض المجتمعات ، خاصة فيما يتعلق بالإناث ، لا تسمح به مجتمعات الخليج بصفة عامة ، وذلك بحكم انتمائها جميعا لعقيدة الإسلام وإيمانها بها ، وهي عقيدة تفرض الاحتشام ، كما أنها تتطلب الاعتدال في كل شئ .

وما تسمح به بعض المجتمعات الشرقية أو الغربية من ممارسات محرمة بين الجنسين، ومن خروج على المألوف بدعوى (حرية الأفراد)، كل ذلك بالقطع لا تسمح به مجتمعات الخليج الإسلامية .

وباختصار فإن قيم المجتمع هي التي تحدد بشكل قاطع – حدود المشكلة الاجتماعية ، وأين تبدأ هذه الحدود ، وأين تنتهي .

وعلى ضوء هذه الحدود يكون حكم المجتمع على المشكلة الاجتماعية ، وعلى من يتسببون فيها، واستجابة المجتمع ككل هنا هي الأساس في الحكم[19].

2- الأصول الاجتماعية للمشكلات :

لعله من الشائع القول بأن المشكلات الاجتماعية لها أصول اجتماعية ، وعلى الرغم من أن

المجتمع حينما يصف التناقض الذي بين بعض أفراده أو جماعاته بسبب وجود المشكلة ، بأنه غير مقبول ، وبأنه ينبغي الوقوف في وجهه والعمل على مواجهته ، على الرغم من ذلك يمكن أن يكون المجتمع ذاته وراء حدوث المشكلة الاجتماعية بطريقة أو بأخرى .

إن علماء الاجتماع يركزون عادة على الأصول الاجتماعية للمشكلات ، أكثر من تركيزهم على أي شئ آخر، وهذا بطبيعة الحال ، لا يمنع أن هناك أسباباً أخرى للمشكلات الاجتماعية مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين الثائرة والفيضانات والأعاصير والأمراض المعدية ... إلخ، والتى قد ينتج عنها مشكلات اجتماعية كثيرة .

3- المشكلات الاجتماعية الظاهرة والكامنة :

إن الكثير من المشكلات الاجتماعية ظاهرة وواضحة للعيان ولا يختلف عليها الناس ، فالجرائم بكل أنواعها جزء من المشكلات الاجتماعية التي توجد في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة ، والكل يستنكرها بدرجة أو بأخرى ، فمشكلة تعاطي المخدرات – على سبيل المثال – بين الشباب في كثير من المجتمعات تعتبر من المشكلات الواضحة الظاهرة التي تحاول كل المجتمعات جاهدة القضاء عليها .

ولكن هناك أنواعاً من المشكلات الاجتماعية خافية وغير واضحة بالنسبة للكثيرين ، فعلى سبيل المثال هناك مشكلات اجتماعية قد تنشأ بين الشباب نتيجة مشاهدتهم لبعض البرامج التليفزيونية ، حيث ثبت أن بعض الشباب الصغار يقلدون أبطال المسلسلات التليفزيونية التي يشاهدونها في مجال الجريمة ، كسرقة السيارات بأسلوب معين أو السطو على بعض الآمنين في منازلهم .

فالحقيقة أن المشكلة هنا بالفعل ونتائجها الخطيرة واضحة ومحددة ولكن القناعة بها قد لا تكون ظاهرة أو واضحة للعيان، كمشكلة اجتماعية خطيرة ، ومن هنا فهي مشكلة اجتماعية كامنة .

4- تصورات الناس وقناعاتهم عن المشكلة الاجتماعية :

تختلف تصورات الناس عن مشكلاتهم الاجتماعية[20]:

- فهناك من ينظر إلى المشكلة الاجتماعية على أنها كل صعوبة تواجه أنماط السلوك السوية في المجتمع ، أو أنها انحرافات تظهر في سلوك الأفراد والجماعات ، بمعنى أنها انحراف عن المعايير المتفق عليها في ثقافة من الثقافات أو مجتمع من المجتمعات، أو أنها خروج

فرد أو مجموعة من الأفراد عن المتعارف عليه من العادات والتقاليد والأعراف والسلوك السوي جماعياً واجتماعياً .

- ويشير " ثيودرسون Theodorson" إلى المشكلة الاجتماعية على أنها أي حالة أو موقف غير مرغوب فيه ، باتفاق غالبية لها رأيها من الناس، في مجتمع من المجتمعات ، وعليه فإنهم لا يتسامحون مع هذه الحالات أو تلك المواقف ، بل يتخذون ضدها إجراءات جماعية وجمعية، في محاولة للعودة بها إلى الطريق القويم ، ومثال تلك المشكلات ، مشكلة انحراف الأحداث وإدمان المخدرات والدعارة والطلاق والفقر .

- ويرى " دنتلر Dentler" أن المشكلة الاجتماعية عبارة عن حالة تنظر إليها الجماعة على أنها انحراف وخروج عن الحدود الاجتماعية المرسومة ، أو أنها تدمير للنظام الاجتماعي القائم، كما أنها طريق لسلوك يخرج فيه شخص أو جماعة ما عن المتعارف عليه اجتماعيا.

- كما أن هناك العديد من النظريات العلمية التي حاولت أن تشرح المشكلات الاجتماعية وركزت على الجانب الاجتماعي ، وترى أن المشكلات الاجتماعية تتعامل مع مشكلات تتعلق بأعداد كبيرة من أفراد المجتمع ، وبالمشكلات التي تعترض حياتهم أو ينغمسون فيها .

سادسا: نظريات تفسير المشكلات الاجتماعية :

1- نظرية التفكك الاجتماعي Social Disorganization Theory:

إن ثبات ورسوخ أي مجتمع يعود إلى إجماع أفراده واتفاقهم على معايير السلوك وقواعده التي ارتضوها لأنفسهم ، وبالتالي يصبح الجميع متكيفين بشكل طيب في حياتهم ، ولكن حينما يهتز إجماع هؤلاء الأفراد ، لسبب أو لآخر ، وحينما لا تصبح قواعد السلوك الموجودة متماسكة ، أو حينما تتحدى هذه القواعد السلوكية قواعد أخرى جديدة ، يصبح المجتمع حينئذ في حالة تفكك اجتماعي .

ويمكن القول أن التفكك الاجتماعي عبارة عن حالة جديدة للمجتمع يجد أفراده أنفسهم فيها وهم لا يتقاسمون نفس معايير السلوك التي كانوا يتقاسمونها من قبل ، كما أن توقعاتهم بالنسبة لسلوك فيما بينهم لم تعد محل اتفاق أو إجماع .

ومن ناحية أخرى فإن نتائج التفكك الاجتماعي تسبب ضغطاً على الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد ، وعلى سبيل المثال ، فإن ظاهرة الطلاق التي تعاني منها كثير من المجتمعات، تسبب خللاً في الخلية الأولى للمجتمع ، وهي الأسرة ، كما أن الأدوار التي كان يقوم بها الوالدان تختل أيضا ، مما يزيد من حدة التفكك الاجتماعي[21].

2- نظرية التغير الاجتماعي Social Change Theory:

والتغير الاجتماعي هنا يشير إلى تغير في أنماط التفاعل داخل المجتمع ، مثل التغير في العادات والتقاليد والتكنولوجيا المستخدمة ، كذلك فإن التغير الاجتماعي يمكن أن يشتمل على أي شئ ، ابتداء من اتجاهات الناس المتغيرة نحو أي شئ.

هذا ولقد تبنى بعض علماء الاجتماع فكرة مؤداها أن التغير الاجتماعي هو السبب الأصلي والمبدئي للمشكلات الاجتماعية ، ولقد حاولوا أن يربطوا ذلك بالتحديد مع معدل التغير ، فبينما قال بعضهم بأن سرعة التغير وراء المشكلات الاجتماعية ، قال بعضهم الآخر أن اختلاف معدل التغير بالنسبة لأجزاء معينة من المجتمع هو السبب في التغير .

والفكرة الأساسية خلف هذا التصور هي أن معدلات التغيرات المختلفة عن بعضها هي التي تؤدي إلى حدوث المشكلات الاجتماعية .

وهذا ما قال به عالم الاجتماع الشهير " وليم أوجبورن William Ogburn" وهو مصطلح التخلف الثقافي أو الفجوة الثقافية ، ويقصد به اختلاف معدلات التغير في أجزاء الثقافة الحديثة ، وأن هذه الأجزاء يتأثر بعضها ببعض .

وكي نوضح ذلك نضرب مثلا حديثا من الصناعة والتربية ، فالتربية تعد الأفراد وتعلمهم كي يكونوا قادرين على القيام بالمهام الفنية التي تتطلبها الصناعة الحديثة ، ولكن الصناعة يدخلها كثير من التغير المتسارع، فمثلاً ظهور الكمبيوتر في عمليات الإنتاج ، يفرض أن يكون هناك تغير في التربية ، حيث ينبغي على القائمين على أمرها أن يعدوا برامج ودورات تدريبية للعاملين في الصناعة في مجالات الكمبيوتر المختلفة ، وما لم تعد هذه البرامج بسرعة تلاحق سرعة تقدم الاختراع والتطوير في الكمبيوتر ، فإننا لا شك مواجهون ببعض المشاكل .

3- نظرية صراع القيم الاجتماعية Value Conflict Theory:

من المعروف أنه في كل مجتمع توجد مجموعات من القيم التي يشترك فيها جميع أفراد هذا المجتمع تقريباً، كما أن هناك قيماً تختص بها مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد، وليس شرطاً أن تكون عامة بين جميع الأفراد، وهذه القيم الأخيرة تختلف من جماعة لأخرى .

وعلى سبيل المثال توجد في الولايات المتحدة الأمريكية الرابطة الوطنية لرعاية وتنمية الملونين، وكذلك مجالس المواطنين البيض، وهما يتقاسمان مجموعات القيم التي وضعت سابقاً

في إعلان الاستقلال فيما يتعلق بحق الحياة والحرية والبحث عن السعادة ، ولكنهما يختلفان بشدة حينما يأتي الحديث عن البناء الجنسي في المجتمع، فالمجموعة الأولى تؤمن بالمساواة بين الأجناس، بينما تصر المجموعة الثانية على أن تبقى الأجناس منفصلة عن بعضها داخل المجتمع الواحد، وذلك رغم أن جميع المواطنين ناضلوا في سبيل الحرية وإرساء دعائم مجتمع حر معاً .

وأهم شئ ينبغي أن نتنبه إليه هو أن صراع القيم يعتبر من أخطر الصراعات وإنه ليس من السهل أن يتوصل فيه المجتمع إلى حلول بسيطة، وذلك لأن كل جماعة تعتقد أنها على حق فيما يتعلق بقيمها التي تدافع عنها، ومن ناحية أخرى أنها ليست على استعداد للتنازل عن قيمها بيسر وسهولة .

4- **نظرية الانحراف** Deviance Theory:

نادى بنظرية الانحراف وفقدان المعايير دوركاين "Durkein" ويرى أن المشكلة الاجتماعية هي انتهاكات للمعايير الموجودة في المجتمع وخروج عليها .

وحسب تفسير هذه النظرية فإن مجموعة أو مجموعات من الأفراد ينشقون على المجتمع في تصرفاتهم بحيث تبدو هذه التصرفات شاذة بالنسبة لمعايير المجتمع ، وبالتالي تتعارض معها تماماً ومع توقعات السلوك العادية التي يتوقعها المجتمع من أفراده .

ويرى "ميرتون Merton" أن لكل مجتمع أهدافاً معينة يسعى لتحقيقها، من خلال أو بواسطة وسائل مشروعة ارتضاها المجتمع ، ولكن داخل كل مجتمع نجد أن هناك بعض الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي حرمت من تحقيق هذه الأهداف ، وبالتالي فإنهم يتبعون وسائل غير مشروعة للوصول إلى ما يبتغون ، وهم بذلك يخرجون على عرف الجماعة وعلى قوانينها التي ارتضتها .

ويرى " سزرلاند Sutherland" أن الفرد في أي مجتمع ، يتعرض لمؤثرات أساسية من الجماعات الأولية وهم الأفراد الذين يتصل بهم مباشرة وله معهم علاقات حميمة وتفاعلات يومية ، مثل الوالدين والأطفال ورفيق العمر والأصدقاء المقربين . والفرد في تعامله مع هؤلاء الأفراد يتعود على الأشياء التي ارتضاها المجتمع لنفسه ، ولكن الأمر لا يخلو أحياناً من بعض الأمور الجانبية والتي قد تكون انحرافاً عن معايير الجماعة التي ارتضتها لنفسها ، وبالتالي فإن ارتكابها يشكل نوعاً من المشكلات الاجتماعية .

5- **نظرية البناء الاجتماعي** Social Structur Theory:

وأصحاب هذه النظرية يرون أن المجتمع كله هو المشكلة ، بما في ذلك كل مؤسساته ، وأيضا كل ما هو موجود فيه من آراء ومذاهب . فهم يرفضون بناء المجتمع ذاته ، وذلك على العكس تماماً من النظريات الأخرى التي تؤيد وتدعم البناء الاجتماعي .

ويرون أنه لكي تحل المشكلة ينبغي علينا أن نعيد تنظيم الوضع الاجتماعي كله من جديد ، ويقدمون وجهة نظر شاملة تؤكد أننا لا ينبغي أن نعير التفافاً للأفراد ، أو حتى للجماعات المختلفة في المجتمع ، وإنما البناء الاجتماعي كله هو الذي ينبغي النظر إليه والاهتمام به . وإننا لكي نحل أي مشكلة اجتماعية لا بد أن نعيد تشكيل البناء الاجتماعي في كل مقوماته .

وبعد استعراض نظريات تفسير المشكلات الاجتماعية ، يمكن القول أن المشكلة الاجتماعية – في الغالب – قد لا يمكن إرجاعها لسبب واحد ، وبالتالي لا يمكن تفسيرها في ظل نظرية واحدة من هذه النظريات ، لأن المشكلات الاجتماعية شئ معقد ، وأحياناً بالغ التعقيد ، ومن هنا قد نضطر للجوء لأكثر من تفسير من تفسيرات هذه النظريات ، فقد تكون المشكلة راجعة في مظهرها وعند النظرة الأولى إليها للتفكك الاجتماعي ، ولكن عند التعمق في بحثها قد نجد أن التغير الاجتماعي قد لعب دوراً هاماً في إحداثها، وعند التعمق أكثر وأكثر ، قد نكتشف أن صراع القيم كان خلف المشكلة وسبباً كبيراً من أسبابها ، وهكذا نجد أن علينا ألا نقيد أنفسنا عند بحثنا ودراساتنا في المشكلات الاجتماعية بتفسير واحد ، لأنه إذا لم نقف على الجذور الحقيقية للمشكلة ، فإنه قد يصعب علينا أن نجد حلاً لها .

سابعا: كيفية دراسة المشكلات الاجتماعية :

إن الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية مثل المدخل العلمي لدراسة أي مادة ، فدراسة المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعي ، كما تعتمد العلوم الطبيعية على الأدوات المعملية . والاتجاه العلمي في دراسة المشكلات الاجتماعية يمكن تحديده فيما يلي :

(أ) تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك الانحرافي .

(ب) تقدير الدرجة التي يمتثل فيها سكان المجتمع للقاعدة التي سوف تكون بمثابة المقياس.

(ج) دراسة السلوك الانحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه ، وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف إلى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع .

وفي ضوء هذه الخطوات يصل الباحث إلى وصف سليم لمشاكل المجتمع، بالإضافة إلى ما فيها من فائدة تطبيقية لإنارة الطريق أمامه لحماية المجتمع أو للوصول إلى علاج للمشكلة [22].

وكذلك ينبغي على الباحث أن يعرف ما يسمى (بفهم اجتماعية المشكلات الاجتماعية)، بمعنى أن يفهم كيف تطورت المشكلة إلى ما صارت عليه .. ولماذا ؟ وكيف تؤثر هذه المشكلة في حياة الناس ؟ وما هي العناصر الفعالة فيها ؟

وهذا الفهم يعتبر إطاراً مرجعياً هاماً للباحث في عمله وهو يساعد على تنظيم معلوماته التي يحصل عليها مما يوفر له الكثير من الوقت ، ويساعده في النهاية على حل المشكلات بذكاء وفاعلية .

وعند دراسة المشكلة الاجتماعية نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات هي[23]:

1- الالتزام الدقيق بالمنهج العلمي الذي يؤدي إلى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشاري للمشكلة الاجتماعية ،وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشكلة الكبرى في المجتمع تعكس تناقض أجزاء البناء ، بينما يمكن أن تكون بعض المشكلات الصغرى معبرة عن اختلال في الوظيفة .

2- دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع ، باعتبار أن المجتمع جسم تتكامل وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية ، وأن ثقافة المجتمع هي هذا الرداء الذي يتغير بتغير العلم عاكساً باستمرار أبعاد التغير التكنولوجي .

3- النظم الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضوياً ، وكذلك المشكلات الاجتماعية مترابطة ترابطاً عضوياً أيضا ، وتفسير هذه الارتباطات يرجع في المقام الأول إلى أن البناء الاجتماعي نفسه ووظائفه يرتبط ارتباطا عضوياً هو الآخر ، ولذلك فالمشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة تخلخل يصيب البناء الاجتماعي .

4- المشكلة الاجتماعية تعكس التوجيه القيمي للمجتمع ، وحل المشكلات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تغير كلي لطابع الحياة الاجتماعية . (التعليم الرسمي)

5- ليس هناك حتمية في أن المشكلة الاجتماعية لها صفة العمومية ، وأن الحياة الاجتماعية تؤدي إلى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للهزات التي تصيب البناء الاجتماعي .

والدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية تقتضى دراسة علمية دقيقة للبناء الاجتماعي ونسق المعايير والقيم والعلاقات والسلوك لتساعدنا على فهم المشكلات المعاصرة فهماً أفضل وتمهيد الطريق لرسم سياسة اجتماعية واضحة ترمي إلى التقليل من هذه المشكلات وتخفيف آثارها على الإنسان[24].

ومن المداخل والأساليب الهامة لدراسة المشكلات الاجتماعية ما يلي :

1- **الدين :**

فمنذ زمن بعيد كان الدين والدساتير القانونية يمثلان المنظورات الأساسية التي حددت أنواع المشكلات الاجتماعية ، ويمثل الدين أداة أو مصفاة لتنقية التجربة الاجتماعية ، فأسلوب الدين هو أن يدرك المشكلات ويحلها ويعيد ربط ما تسببه المشكلات من خلل ، كما أن المشكلات تعطي للدين قوته باعتباره عاملاً مؤثراً من عوامل التكامل الاجتماعي .

فالدين يكشف ويوجد الأساس والجوهر التأليفى في الحياة، ويعالج كثيراً من المشكلات خاصة ما يتعلق بالانحرافات عن النظام الأخلاقى من وجهة نظر ثيولوجية بالقول بأن الله (يعاقب عليها، وهذا الانحرافات هي من قبيل الشر والإثم والعدوان ، ورجل الدين يكون على استعداد إذا طلب منه المساعدة في تفسير كثير من الأفعال مثل الزنا والسرقة ، وأن يدعو إلى التوبة والمغفرة لعدم إتيان مثل هذه الأفعال الضارة بالمجتمع ، وبطبيعة الحال فإن تفسيراته لهذه الأفعال يرجع إلى الدين باعتبار أن هذه الأفعال تمثل انحرافات أو خروجاً عن تعاليم الله وأوامره باعتبارها إثماً .

2- **القانون :**

هناك بطبيعة الحال علاقة تاريخية ومنطقية بين الدين والمداخل القانونية والمشاكل الاجتماعية ، ففي القانون ينظر إلى أفعال كالقتل والسرقة على أنها انحرافات عن النظام المعياري، ومن هنا ندرك أن للقانون وظيفتين : الأولى بنائية، والأخرى عقابية .

وهناك حقيقة هامة لا ينبغي إغفالها هي أن المشكلة الاجتماعية لها واقع قانوني كالجريمة، أو أي خرق للنظام القانوني، فالقتل يمثل جُرماً يُحرك الأجهزة العقابية للدولة ككل، وهذا التحرك دائم من الناحية القانونية طالما أن هناك إثماً .

ومن المؤكد أن هناك تزايداً في الإجراءات القانونية اليوم حتى ارتبطت بالطب وعلم النفس والعلوم الاجتماعية ، والقضية تبدأ تحت طائلة القانون المحكم – بالفهم وإقامة الدعوى

ومعاقبة منحرفى الرأى ووجهات النظر – وتصل إلى ساحة العدالة ، وتنتهي بالعلاج أكثر مما تنتهي بالعقاب .

ولقد أصبح هذا الأسلوب في محاولة منع الجريمة بشكل اجتماعي مقبولا ووافقت على تنفيذه كثير من المجتمعات ، ويمثل علامة هامة على المساهمات العملية للعلوم الاجتماعية . وذلك لأن وظيفة القانون باقيةٌ وهي الإلزام والقسر بالقوة ، وإذا لزم الأمر يكون هناك عقاب للمخالفين .

3- **الصحافة :**

يختلف مدخل الصحافة تماماً عن أي مدخل آخر في دراسة وفهم المشكلات الاجتماعية ، فقد كانت الصحف حتى القرن الثامن عشر (الإخبارية – المجلات) جديرة بالذكر تكشف للعيان كل شئ وتحمى ضد الاستغلال والفساد والانحطاط الفكرى أو الخلقى في المجتمع .

واليوم أصبحت الصحف والمجلات أداة مفيدة لإيقاظ وتنبيه الاستجابة العامة ضد العديد من المشكلات الاجتماعية مثل إدمان المخدرات والبغاء ، حيث أصبحت تمثل الركيزة الأولى التي تنبه وتوقظ الشعب تجاه معرفة المنحرفين عن النظام القانونى أو الأخلاقى .

فالكشف والإفصاح عن المشكلات الاجتماعية هو الهدف الأسمى سواء للفهم أو المنع أو الحماية أو العقاب ، والمنهج هنا دائماً انطباعى ، ونادراً ما يكون هادئاً .

4- **المدخل السوسيولوجي :**

حيث تعتبر المشكلات الاجتماعية الموضوع الأول في اهتمام عالم الاجتماع محاولاً الكشف عن أسبابها ، وتحديد مضمونها ، وعلاقاتها بالجوانب الأخرى من السلوك الاجتماعي .

وذلك كله من خلال دراسة الحياة الاجتماعية ككل ، والنسق الاجتماعي الذي يضم مجموعة من النظم الاجتماعية ، وكذلك الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع والعلاقات المتبادلة بينهما .

فعالم الاجتماع يدرس الجانب الاجتماعي للمشكلة ، ولا يعنى ذلك أن يعزلها عن باقي أجزاء المجتمع ، ذلك لأنه بالرغم من تباين وتفاوت المشكلة الاجتماعية – خاصة في المجتمع الحديث – وعلى الرغم من أن أسبابها تكمن خارج الفرد ، فإنها تحدث داخل البناء الاجتماعي .

وعلى عالم الاجتماع أن يكون موضوعياً بمعنى أن يكتب ما يراه ويدرس ما يلاحظه

ويتصف بالحياد وعدم التحيز كمطلب للعلم وهدف للتجريد، خاصة فيما يتعلق بالقواعد الأخلاقية لأي صورة من صور السلوك .

وعلاج المشكلات الاجتماعية قد يطول أمده وتتعدد وسائله وأساليبه .

وهناك مستويات لدراسة المشكلة الاجتماعية والعمل على حلها ومواجهتها ، وهذان المستويان هما[25]:

1- **المستوى العلاجي** : ويهدف إلى القضاء على مشكلات قائمة بالفعل أو على الأقل يحاول التخفيف من نتائجها قدر المستطاع .

2- **المستوى الوقائي**: وهو الذي يتوقع فيه المسئولون عن المجتمع حدوث المشكلات نتيجة لعلمهم بأسبابها مقدماً ، ومن ثم يبدأون في إعداد العدة لذلك قبل وقوع البلاء ، وتكون النتيجة هي قلة الخسائر . ويعتمد المستوى الوقائي على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتها مثل علم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم الإحصاء .

ويمكن لكل من المستويين العلاجي والوقائي أن يسيرا جنباً إلى جنب في نفس الوقت ، بحيث تكون معالجة آثار المشكلة الاجتماعية سائرة في الوقت الذي تكون فيه أمور الإعداد للوقاية من تكرارها ، أو زيادتها واستفحال أمرها آخذة في السريان أيضا .

ثامنا : الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية :

العلوم الطبيعية بدأت باستخدام المنهج العلمي ، وساعدها ذلك على فهم كثير من الظواهر الطبيعية ، وهيأ لها سبل السيطرة على كثير من الأمور وتسخيرها لخدمة الإنسان .

إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تقلل من استخدام هذا الأسلوب وتحد من الوصول إلى النتائج المشابهة ، أو حتى القريبة من تلك التي تخرج بها العلوم الطبيعية ، ويمكن إجمالها فيما يلي[26]:

1- **تعقد المواقف الاجتماعية :**

ذلك أنه يصعب فصل المواقف الاجتماعية عن بعضها ، بسبب أنها تتشابك وتتعقد في مجال العلوم الاجتماعية ، لأن المشكلة قد تعود في أسبابها إلى ظروف طبيعية ، أو إلى عوامل بشرية اجتماعية ومثل هذه العوامل البشرية الاجتماعية تتغير من وقت لآخر حسب حركة الحياة في المجتمع وحسب الظروف المحيطة به وعلاقاته بالآخرين .

كذلك فإن المواقف الاجتماعية يصعب ضبطها والتحكم فيها ، بل إنه في كثير من الأحيان يصعب عزل أحاسيس الباحث نفسه عن الموضوع الذي يبحث فيه ، أو المشكلة التي يحاول أن يحلها .

2- صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية :

في العلوم الطبيعية يمكن ضبط جميع المتغيرات والتحكم فيها ، وكذا معرفة نتائج كل تجربة وقياسها ، ثم إعادتها من جديد للتحكم في أي عامل أو عنصر مهما كان بسيطاً ، ولكن في العلوم الاجتماعية يصعب ذلك إلى حد كبير ، وذلك نظراً لتشابك العوامل التي تؤدي إلى حدوث المشكلة الاجتماعية، كما أن المشكلة الاجتماعية تمتاز بالتفرد ، بمعنى أنها لا تحدث إلا مرة واحدة بنفس الشكل .

وكذلك المشكلات الاجتماعية التي تحدث في مجتمع ما قد تتشابه إلى حد ما مع بعض المشكلات التي قد تحدث في مجتمعات أخرى ، ولكنها تظل تحمل خصائص المجتمع الذي تقع فيه ، وخصائص العصر الذي تعيشه .

3-تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية :

طالما أننا لا نستطيع أن نضبط الظاهرة الاجتماعية ، وكذلك لا نستطيع أن نضبط المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها ، فبالتالي لا نستطيع أن نتحدث عن قوانين اجتماعية يمكن أن تسن، ولا أن تطبق على المشكلات الاجتماعية.

فسرعة التغير الاجتماعي تختلف من مجتمع لآخر ، ومن عصر لآخر ، أيضا حتى داخل المجتمع الواحد ، ومن هنا يصعب الوصول إلى قوانين اجتماعية تنطبق على جميع المجتمعات ومشكلاتها الاجتماعية ، أو على مجتمع واحد في فترات مختلفة فيما يتعلق بالتعامل مع مشكلاته الاجتماعية .

4- صعوبة تجنب الباحث للنواحي الذاتية :

إن المشكلات الاجتماعية التي يقوم العلماء بدراستها لا يمكن أن تسلم نتائجها من بعض الأحكام الشخصية ، تلك التي تعكسها شخصيات الباحثين ، ففي كثير من الأحيان يصعب أن يجرد الباحث نفسه تماماً عند دراسة إحدى المشكلات ، وذلك عكس ما يحدث مثلاً عند دراسة بعض الظواهر الطبيعية .

فمهما حاول الباحث أن يحقق قدراً من الموضوعية والحياد فإن اختياره للمشكلة ، وكذلك دراستها وتحليلها ومحاولة علاجها يتأثر بعدة عوامل منها :

- خبراته وانتمائه الأيدلوجي .
- وضعه الطبقي .
- موقفه في المجتمع .

5- استحالة دقة المقاييس الاجتماعية :

على الرغم من تقدم علوم الإحصاء والتقويم والقياس النفسي، وعلى الرغم من انتشار استخدامها في العلوم الاجتماعية ، إلا أن الوصول إلى دقة في تلك المقاييس ، تشبه أو حتى تقارب تلك المستخدمة في العلوم الطبيعية سوف يظل شيئا بعيد المنال .

فعلى سبيل المثال: مشكلة تسرب التلاميذ من المرحلة الابتدائية أمر مسلم بخطورته ، فإنه من السهل معرفة أعداد التلاميذ المتسربين ، وقد يمكن معرفة أسباب تسربهم من خلال الدراسات العلمية المتأنية ، ولكن قياس خطر هذه المشكلة الاجتماعية من الصعب تحقيقه .

6- بعض الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية :

يوجد لدى عامة الناس مجموعة من الانطباعات ، قد لا تكون بالضرورة صحيحة ، وهي تؤثر في كثير من الأحيان على عمل الاجتماعيين والتربويين منها[27]:

- (أ) عدم الاتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية ، وعدم الاتفاق هذا راجع لقناعات الأفراد ، فليست هناك مظلة واحدة يقف الناس جميعاً تحتها كي يعبروا عن وجهة نظر موحدة فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية .
- (ب) اعتبار المشكلات الاجتماعية شيئاً طبيعياً ، وأمراً لا يمكن تجنبه والذي يساعد على وجودها كثرة الحديث عنها ، وأن مجرد الوقوف على الحقائق عن المشكلة الاجتماعية هو كاف لحلها .

7- عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات :

فبعض المشكلات الاجتماعية الخطيرة قد لا تتوافر بيانات كافية ومناسبة عنها لسبب أو لآخر، ومن بين هذه الأسباب أن بعض الأفراد قد لا يسمحون لغيرهم بالتقصي عنهم، ومعرفة أمورهم الخاصة تلك التي تجعلهم طرفاً في مشكلة اجتماعية تمس قطاعاً عريضاً من قطاعات المجتمع.

وبعض الدول قد تتحفظ على الإحصاءات والبيانات الخاصة ببعض المشكلات الاجتماعية

التي تنتشر بين مواطنيها ، وحجتها في ذلك أن النشر عن ذلك قد يسئ لسمعتها ، ومن هنا فهي قد تسمح ببعض تلك البيانات والإحصاءات ولكنها لا تسمح بها كلها .

8- **صراعات القيم والمصالح :**

ففي بعض المجتمعات قد تتعارض بعض القيم التي يؤمن بها الغالبية العظمى من أفراد تلك المجتمعات مع مصالح طبقة معينة ذات مصالح خاصة وذات تأثير معين في سير الأمور في تلك المجتمعات . (الطبقات الغنية - الطبقات الفقيرة) .

9- **النقص في تكامل الحلول :**

إن كثرة المشكلات الاجتماعية واتساعها لتشمل قطاعات كبيرة من المجتمعات المعاصرة ، قد جعل تكامل الحلول المتعلقة بها أمراً متعذراً ، سواء بالنسبة للحكومات أو للمؤسسات التي تسعى وراء هذه الحلول ، كذلك فإن الحلول التي وجدت لبعض المشكلات نتجت عنها مشكلات أخرى لا يمكن التهوين من شأنها .

فعلى سبيل المثال نجد أن العناية الطبية وارتفاع مستويات المعيشة بالنسبة للطبقات المتوسطة، ساعد على الوصول إلى الانفجار السكاني، وبدأت سلسلة من الجهود المضاعفة لمواجهة حاجات هؤلاء السكان من مسكن ومأكل ومشرب وتعليم وصحة .

وكذلك نجد أن الاتجاه نحو تكثيف الاعتماد على الآلات الحديثة في التصنيع وفي ميكنة الزراعة وغيرها ، قد خفف من الاعتماد على الإنسان .

تاسعا: أمثلة المشكلات الاجتماعية في الوطن العربي :

1- **المشكلات الزواجية والأسرية :**

إن توازن أية جماعة اجتماعية مع المجتمع ينبع من التحديات الأخلاقية والسلوكية التي تحافظ على الكيان الاجتماعي من الوقوع في براثن المشكلات نتيجة لسوء التوافق وعدم القدرة على التكيف داخل إطار الجماعة ، وقد تتطور هذه المشكلات بصورة سلبية إلى أن تصبح مجالاً لتفكك الجماعة وانهيارها .

وما ينطبق على الجماعة الاجتماعية ينطبق على الأسرة (حيث إنها الجماعة الاجتماعية الأساسية في المجتمع) ومن هنا تتجه الأسرة نتيجة سوء التكيف إلى متاهات سلوكية وخلقية تنعكس على قوة تماسكها ، وإمكانية استمرارها[28].

وتتحدد المعايير والقيم الأخلاقية والسلوكية للأسرة من خلال ما يفرضه المجتمع من آداب للسلوك والمعاملات لأي عضو من أفراد الأسرة من حيث التلقين والتطبيق لصياغة السلوك العام ، وما يتضمنه من قيم الانتماء والولاء ومعايير الخير والشر ، والرذيلة والفضيلة ، وغير ذلك من القيم التي تدعم قيام الأسرة واستمرارها وتنشئة الأبناء عليها ، كجزء مهم من ثقافة المجتمع وقيمه التي تؤدي – في حالة غيابها – إلى العديد من المشكلات في العلاقات الزواجية من ناحية وعلى الأبناء واستقرارهم وتنميتهم وعلى البناء الأسري من ناحية أخرى .

ولعل أهم علاقة تساهم في تدعيم روابط الاستقرار في الأسرة هي الزواج الذي يعتبر أساس تكوين الأسرة ، وهي العلاقة التي تقوم على أساسها وتبنى كافة العلاقات الأسرية الأخرى ، فالزواج ليس مجرد علاقة فقط بل هو رابطة طبيعية مقررة اجتماعيا ، الهدف منها الاستمرار لبناء وحدة اجتماعية عن طريق الإنجاب ورعاية الأطفال وتربيتهم كمواطنين صالحين ، ويتوقف استمرار وثبات الزواج على مدي التفاهم والتوافق وإمكانية التكيف بين الزوجين ، وشريطة رفض علاقات البغي والزنا ، والعلاقات التي لا تتمشي مع الدين والأعراف الاجتماعية والنظم السائدة في المجتمع .

ومن هنا نرى أن الزواج هو الحقيقة الأولى في بناء الأسرة والذي تتحدد على أساسه الحقوق والواجبات والوظائف والأدوار، علاوة على علاقة الزوجين ببعضهما والجماعات القرابية التي ينتميان إليها .

ومن أهم المشكلات الزواجية والأسرية :

(أ) **مشكلة الطلاق :**

تتكون الأسرة في بدايتها من شخصين يعيشان معا ، وتم الاقتناع ، غالباً باختيار كل منهما للآخر، ورغم هذا فكل منهما له احتياجاته وقيمه الخاصة، ونتيجة لهذا الاختلاف تكون إمكانية الصراع قائمة ، ومن ثم تحدث الرغبة في الرحيل الإرادي أي الطلاق ، والذي يعني إنهاء العلاقة الزواجية بحكم الشرع والقانون .

ويعتبر الطلاق – بدون شك – في كل الثقافات تقريباً ، حادثاً مشئوماً للأشخاص الذين يشملهم ، كما يعتبر مؤشراً واضحاً لفشل النسق الأسري، بالإضافة إلى اعتباره دليلاً على محنة شخصية ، وينظر إليه كذلك ، كوسيلة للهروب من توترات الزواج ومسئولياته [29].

وتختلف نظرة المجتمعات في تعريفها للمستوى أو للحد الذي يصبح معه الخلاف بين الزوجين أمراً يؤدى إلى انحلال الزواج ، ثم الطلاق ، ومن هذه الأسباب :

- عدم الانسجام بين الزوجين عاطفياً أو ثقافياً أو مادياً .
- تعاظم الخلاف إلى درجة الصراع بين كل من أسرتي الزوج والزوجة بسبب الأطفال ومسئولياتهم في الرعاية والمعيشة .

كما تختلف معدلات الطلاق من مجتمع لآخر تبعاً لظروفه المجتمعية والسياسية والاقتصادية، وتبعاً للقيم والمعايير التي يؤمن بها المجتمع ، والديانة التي يدين بها الأفراد .

وترتفع نسبة الطلاق في الدول العربية ، بصفة عامة ويتحكم في ذلك عدة اعتبارات من أهمها:

فترة الزواج الأولى، والتي تتميز بخطورتها في العلاقة الزواجية نتيجة لاختلاف وتباين الزوج والزوجة وعدم القدرة على تقبل كل منهما للآخر ، وانعدام التوافق النفسي والتكيف مع الواقع الجديد .

وغالباً ما تستمر هذه المرحلة في السنين الأولى من الزواج وتنخفض حالات الطلاق كلما طالت العشرة ، حيث يزداد فهم كل من الزوجة والزوج للآخر ، وحيث تنجب الأسرة وتزداد مسئولياتها ، وينصرف كل منهما إلى أداء واجباته وأدواره في رعاية أسرته .

مما يزيد من قوة الرابطة الزوجية ، ويؤدي إلى انخفاض نسب الطلاق ، وجود الأولاد، وظهور ثمرات إيجابية للحياة الأسرية ، لأن عدم وجودهم غالباً ما يؤدى إلى البحث عن زوجة أخرى تعطي الزوج الشعور بالأمان والاطمئنان للحياة الزوجية .

تختلف نسبة الطلاق باختلاف المهن والحرف، فهي فضلاً عن اختلافها باختلاف البيئة الزراعية والحضرية، تختلف كذلك باختلاف الطبقات الاجتماعية والمهنية، فهي ترتفع بين الطبقات الثرية والعاملين في المجالات الفنية ، وتكون متوسطة بين طبقات العمال والطبقات المتوسطة ، وتنخفض هذه النسبة بين التجار والمدرسين ورجال الدين .

- **أسباب الطلاق :**

توصل الباحثون إلى أسباب كثيرة لتفسير ظاهرة الطلاق ، تنقسم إلى :

- **أسباب خاصة :**

وهي التي تتعلق بالزوج والزوجة :

- من جهة الزوج ، وترجع الأسباب إلى عدة أمور من أهمها :

- الكراهية .
- تعدد الزوجات .
- سوء معاملة الزوجة .
- عدم القدرة على تحمل نفقات الأسرة .
- الفروق في السن .
- المرض .
- الانحطاط الأخلاقي وسوء السلوك .

● من جهة الزوجة ، وترجع الأسباب إلى عدة أمور أهمها :

- كراهية الرجل والنفور منه .
- سوء الأخلاق ورعونة التصرف .
- عدم قدرتها على الوفاء بواجباتها الزوجية المشروعة بسبب المرض مثلا .
- خيانة الأمانة الزوجية .
- إهمال شئون المنزل بسبب العمل .
- فارق السن وعدم طاعة الزوج .
- أسباب عامة :

وترجع في الوقت الحاضر إلى ما يأتي:

- العامل الإقتصادي، وأثره في حياة الأسرة ، حيث أن المال عصب الحياة .
- تطور مركز المرأة الاجتماعية وحريتها ونزولها إلى ميدان العمل وشعورها بقيمتها وشخصيتها في الحياة .
- عدم قيام الزواج على أسس واضحة فقد يقوم على دوافع الحب أو المنفعة أو التورط ، وهذه الأمور تتعارض مع دعائم بناء واستمرار الأسرة .
- الاختلاف في المستوى الثقافي والوضع الاجتماعي والسن ، وقد لا تبدو أهمية هذه الأمور في المراحل الأولى، غير أنها تعمل على هدم الأسرة في المستقبل .
- ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وخاصة في المجتمعات الحضرية .

- عدم وجود الانسجام اللازم لتدعيم الأسرة قبل وبعد الزواج نتيجة لزواج الأقارب والزواج ذى المصلحة النفعية .

- عدم الاستقرار العائلي وتعذر الوصول إلى حل وسط بصدد المشاكل والعوامل المؤدية إلى التوتر في محيط الأسرة ، وبذلك يكون الطلاق هو الحل الذي يضع نهاية لهذا التوتر .

إن الشخص الذي يتمسك بقيم معينة في الحياة (وخاصة القيم المحافظة) يتروى كثيراً قبل أن يُقدم على الطلاق ، وإلى جانب هذا فإن الشخص عادة ما ينتمي إلى دائرة اجتماعية واسعة ، تضغط عليه وتدفعه نحو محاولة التوافق مع شريكة الحياة ، وتجنب الصراع بقدر الإمكان .

وللطلاق آثار اجتماعية وخيمة في حياة أعضاء الأسرة بعد تفككها ، على مستقبل الرجل ، ومستقبل المرأة ، ومستقبل الأولاد ، حيث يتأثر المركز الاجتماعي لكل من الرجل والمرأة ، ويعاني الأطفال من الحرمان ومن التفكك العائلي، ومن الحياة المدنية غير المستقرة ، ومن افتقاد عواطف الأبوة والأمومة والدفء العائلي، وبالتالي ينتظرهم الشقاء بمختلف ألوانه ، وقد ينتهي بهم الحال إلى التشرد والتسول والانحراف والجنوح .

● علاج مشكلة الطلاق :

- توسيع نطاق الرعاية والمساعدات الاجتماعية ، لتخفيف الأعباء على أرباب الأسر ، لعلاج الأسباب المادية والصحية المهددة لحياة الأسرة .

- يجب فحص طلبات الزواج أو الطلاق ، ودراستها من خلال المتخصصين نفسياً واجتماعياً وطبياً ، وإقامة ما يسمى " بالعيادات الأسرية " في محاولة لتحديد المشكلات وتقديم النصح والعمل على التوفيق بين الأطراف .

- التوعية بما يسببه تعدد الزوجات من مشاكل وأضرار ، حيث هي ضرورة فقط في حالات وظروف خاصة ، أما الزواج المتعدد لغرض المتعة فقط فيجب التوعية بأضراره وآثاره على الأسرة وأعضائها وعلى المجتمع[30].

- العناية بالنواحي الترويحية وتنظيم أوقات الفراغ للأسرة ومحاولة الارتقاء بمستوياتها الفنية والذوقية ، لتخفيف حدة التوتر العائلى الذي يؤدي إلى كثير من حالات الطلاق .

- إنشاء مكاتب صحية للكشف على الراغبين في الزواج قبل عقده ، وبذلك تختفي حالات الطلاق بسبب المرض والعقم أو الشذوذ الجنسي .

- رفع سن الزواج بالنسبة للجنسين ، حيث إن الكثير من حالات الطلاق ترجع إلى صغر سن أي من الزوجين، وعدم إدراكهما لطبيعة الحياة الزوجية وتقدير مسئولياتها .

- نشر الثقافة الأسرية في المدارس والجامعات والمتضمنة للقيم الاجتماعية والأخلاقية المتصلة بحياة الأسرة والتى تساهم في نشر الوعي حول مشكلات الأسرة والصعوبات التي تواجه مختلف عناصرها .

- قيام أجهزة الإعلام بنشر الوعي الزواجي وتنوير الأذهان بصدد مشكلات الأسرة .

- يمكن التخفيف من حدة مشكلات التفكك الأسري عن طريق انتشار البرامج الدراسية الخاصة بالتعليم الزواجي في الكليات الجامعية والمدارس الثانوية .

(ب) مشكلة التفكك الأسرى :

تدل التجارب على أن حالات التوتر بين الزوجين ، لا بد أن تنهي على حياة الأسرة أي بتفككها وانحلالها ، وقد يكون هذا التفكك كلياً بإنهاء العلاقات الزوجية عن طريق الطلاق ، وقد يكون التفكك داخلياً أو جزئياً مثل الانفصال المؤقت أو الهجر المتقطع .

والانفصال والهجر يعنيان ترك الحياة الزوجية والتفكير في إنهائها أو التهرب من مسئولياتها .

غير أن هناك فرقاً دقيقاً في استعمال اللفظين ، فيدل الانفصال على ترك الزوج أو الزوجة الحياة المنزلية بناء على اتفاق سابق بين الزوجين على هذا الوضع .

أما الهجر فيدل على ترك أحدهما هذه الحياة بدون اتفاق وبدون أن يبدى وجهة نظره في الإبقاء على العلاقات الزوجية أو إنهائها .

وتحدث ظواهر الانفصال والهجر في مختلف الطبقات ، غير أنها أكثر حدوثاً ووضوحاً في الطبقات العاملة والفقيرة، لا سيما عند أرباب الأسر الذين تضطرهم ظروف العمل إلى الهجرة والتنقل إلى أماكن بعيدة ولمدة طويلة ، فيحدث كثيراً أن يهجر الرجل زوجته وأولاده لعدم قدرته على إعالتهم وفى نيته عدم العودة إلى الحياة الزوجية ، وفي هذه الحالة يعتبر الهجر دائماً وليس مؤقتاً ويعد بمثابة الطلاق ، وتلجأ - غالباً - الطبقات الفقيرة إلى هذه الطريقة تهرباً من قيود الطلاق الرسمى وما يتطلبه من مصروفات ونتائج ومسئوليات[31].

والأسرة غير المتماسكة هي أيضا نتيجة للتوتر الزواجي، فالزوجان لا يتمكنان من العيش

سوياً ويستشعران الغربة إزاء بعضهما البعض ، ولا يشعر الزوجان بالتزام قوي نحو بعضهما، ولكنهما لأسباب عديدة لا يقدمان على الانفصال أو الطلاق .

والملاحظ أن العنف والخلافات العلنية تسود هذا النمط من الأسرة ، فجو الأسرة يخلو عادة من الضحك والفكاهة، بل وتسيطر عليه كآبة واضحة، ولا يميل أفراد هذه الأسرة إلى مناقشة بعضهم فيما يتعلق بمشكلاتهم وخبراتهم مما يعني أن الاتصال بينهم محدود للغاية ، وهنا نجد أن الآباء والأبناء يؤدون التزاماتهم بطريقة آلية لا تعبيرية .

فالزوج يشغل وظيفة ويعول الأسرة ، والزوجة تهتم بشئون المنزل وإعداد الوجبات الغذائية ورعاية الأولاد ، والأولاد يذهبون لمدارسهم ويؤدون واجباتهم اليومية ، ويتم هذا كله بدون أي تعبير عاطفي من جانب أفراد الأسرة نحو بعضهم البعض .

وفي هذا النمط من الأسر نجد أن أحد الزوجين أو كلاهما يتمتع بشخصية قوية ، وتجنبهما الطلاق هو قرار رشيد من جانبهما .

أما تبريرات ذلك ، فهي التضحية من أجل أطفالهما ، أو الحفاظ على احترام الآخرين لهما، أو عدم الرغبة في انتهاك القواعد الأخلاقية .

وفي هذا النمط من الأسر تسود العداوة بين الأفراد إلى حد بعيد كما أن المناقشات والخلافات غالباً ما تدور حول القضايا الصغرى ضئيلة الوزن ، كما أن علاقاتهم مع الآخرين غالباً ما تتأثر بخبراتهم داخل الأسرة .

(ج) مشكلة وفاة أحد الزوجين :

هناك أوجه تشابه عديدة بين الطلاق ووفاة أحد الزوجين ، وهذا يرتبط بطبيعة الحال بحقيقة سوسيولوجية أساسية هي أنهما يعنيان توقف أحد الزوجين عن أداء أدواره والتزاماته مما يتطلب تكيفاً على مستوى الأسرة بأكملها .

ويمكن تلخيص أوجه التشابه بين الموت والطلاق فيما يلي :

- توقف الإشباع الجنسي .
- فقدان الإحساس بالأمن والأمان .
- فقدان المثل الأعلى والنموذج والقدوة للأولاد .
- زيادة الأعباء على الطرف الموجود في مسئولية رعاية الأولاد .

- زيادة المشكلات المادية (وخاصة في حالة رحيل الزوج) .
- إعادة توزيع المهام والمسئوليات المنزلية[32].

وإذا كانت هذه هي أوجه التشابه ، فهناك اختلاف جوهرى بين معنى الموت والطلاق ، فالزواج عندما ينتهي بموت أحد الشريكين فإن الاعتقاد السائدُ أنه لولا الوفاة لاستمر الزواج، فإن الشريك الآخر ينظر إليه على أنه شخص لم يفقد إنساناً شريكاً فحسب وإنما ينظر إليه على أن علاقة زواجية ناجحة قد انتهت .

فالموت لا ينهي رابطة الزواج كما ينهيها الطلاق ، لأن الطلاق يتضمن فترة قد تمتد طويلاً تحمل مشاعر الاغتراب ، وتكون مقدمة لانتهاء الزواج، بينما لا يكون الأمر كذلك في حالة موت أحد الزوجين ، حيث لا تكون هناك فترة انتقال ، فالشخص الأرمل (الذي فقد شريك حياته) هو عادة زوج أو زوجة تمتع بحياة الزواج بكل معنى ، ثم فجأة يفقد هذه المتعة دون مقدمات ، وتنتهى بذلك كل العلاقات الزواجية التي تكونت عبر فترة طالت أو قصرت .

فالموت مسألة حتمية يتعرض لها كل إنسان ، ويؤدى موت أحد الزوجين إلى تغير الدور الاجتماعي للشريك الباقى على قيد الحياة ، وغالباً ما تنشأ مشاكل جديدة في توافق الزوج أو الزوجة عندما يموت أحدهما ، والموت يعتبر عاملاً من عوامل التفكك التي يجب أن يواجهها الشريك الآخر .

هذا وتؤكد بعض الدراسات أن شدة الاتصال والاندماج مع الشريك الذي غاب نهائيا بالموت يتطلب توافقات شخصية عميقة ومستمرة .

وتزداد مشاكل التوافق للرجال الأرامل ، وخاصة عند التقدم في السن ، فإنهم يشعرون بالشقاء والتعاسة وانخفاض الروح المعنوية ، وقد يصابون بالاضطرابات العقلية ، بعكس النساء الأرامل اللاتي لديهن فرصة أكبر للاستمرارية من خلال رعاية المنزل والأولاد والتفاعل مع الأقارب والعلاقات الرسمية وغير الرسمية .

2- **المشكلات المجتمعية :**

(أ) مشكلة التسول :

يعد التسول أحد الظواهر الاجتماعية التي تهدد الحياة الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[33].

وبانتشار تلك الظاهرة يسقط حساب هؤلاء المتسولين من الإنتاج القومي للمجتمع ، ويمثل

التسول أحد أشكال اعتماد المتسول على الغير في تلبية حاجاته الحياتية والجسمية والغذائية.

وتدل هذه الظاهرة على سمات شخصية مرضية كالتواكل والسلبية ، ومن الناحية الاجتماعية يعد أحد أشكال التهديد الحقيقي للطبقة النشطة في المجتمع ودلالة واضحة على صعوبة التكيف مع الإطار العام للمجتمع .

والتسول ببساطة شديدة هو مد الأكف بطلب الإحسان من الغير أو التظاهر بالحاجة الشديدة إليه عن طريق ممارسة أشكال السلوك الهامشي أو طرق قد تلفت الانتباه .

ويعد نصيب المجتمعات الإسلامية كبيراً من حجم هذه الظاهرة ، وذلك لأن المتسول يحاول استثارة العطف ومشاعر الشفقة في الإنسان المسلم تحت دعوى فعل الخير ونصرة الملهوف والمحتاج ، وتوجد في كافة الفئات العمرية ، ويزيد من خطورة الموقف تزايد أعداد الواقعين تحت هذه الظاهرة من الأطفال ، وما يترتب على ذلك من تحولهم إلى مُعالين ، حيث يتأصل هذا السلوك في أنساقهم القيمية ويصبح مع مرور الوقت غير قابل للتعديل .

وهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى التسول ، وربما تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فئة عمرية إلى أخرى ، إلا أن هناك خصائص جسمية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية تدفع الشخص إلى التسول منها :

- التشوهات الخلقية .
- الضعف العقلي .
- بعض الأمراض المزمنة .
- الحرمان وعدم الإشباع المادي أو العاطفي .
- اضطراب نمو الشخصية .
- الفشل واليأس من تعدد مطالب الحياة .
- الفقر وانخفاض المكانة الاجتماعية لبعض الأسر .
- ضعف الإمكانيات والقدرات الشخصية .

وللقضاء على هذه الظاهرة ينبغي تضافر جهود كافة مؤسسات الدولة .

(ب) مشكلة البطالة :

تعتبر مشكلة البطالة في مقدمة المشكلات التي يعانى منها العالم الثالث بشكل خاص،

وكل العالم على وجه العموم ، بيد أن حجمها وأبعادها تتفاوت حسب نظرة كل مجتمع للأفراد المتعطلين ، كما أن البطالة مرضاً ينتج عنه أمراض كثيرة إذا تفشت في مجتمع ما ، فإن هذا المجتمع يصاب بأمراض اقتصادية واجتماعية خطيرة يمكن أن نجملها فيما يلي :

- النتائج الاقتصادية : وتتلخص الآثار الاقتصادية للبطالة في الفقر ، وانخفاض مستوى المعيشة ، مما يقود إلى الأوبئة والأمراض والعلل .

- النتائج الاجتماعية : حيث إن للبطالة أثرها السلبي في نمو السكان ، فهي تقود إلى تأخير سن الزواج ، والإجرام بأنواعه وخاصة السرقة ، فالمتعطل فاسد في نفسه مفسد لغيره، ومنحرف في أخلاقه ، مؤذ لغيره ولوطنه .

- النتائج النفسية : للبطالة أيضا آثار نفسية ، فالمتعطل لا يشعر بالانتماء القومي، ويتولد لديه شعور بعدم الأمان والاطمئنان واللامبالاة ، ويترتب على ذلك تصرفه بعنف في كل الأمور، والمتعطل مرتبك التفكير والأحاسيس واتكالي .

- النتائج السياسية : وللبطالة أيضا آثارها السياسية ، فالمتعطلون من أكثر طبقات الشعب إثارة للشغب والفوضى ، وهم يتحينون الفرص للتخريب والتدمير .

وأوضحت العديد من الدراسات ارتباط مشكلة البطالة بالجريمة ، وهناك عدة سمات يتميز بها العاطل يمكن تلخيصها فيما يلي :

- يميل العاطل إلى مخالطة جيران وأصدقاء يتسمون بالسلوك الإجرامي ومن أرباب السوابق الإجرامية .
- ينزع العاطل إلى الهجرة الداخلية بحثاً عن العمل ، إلا أنه سرعان ما يترك هذا العمل بمحض اختياره .
- يميل إلى العزلة الاجتماعية ومظاهر ذلك :

- مشاكله مع زملائه في أي عمل يلتحق به .
- لجوئه لترك العمل هروباً من هذه المشاكل .
- سوء علاقته بجيرانه في السكن .

(ج) مشكلة البغاء :

مشكلة البغاء قديمة ، عرفتها الحضارات القديمة والحديثة على حد سواء، وقد تعرضت

لها المبادئ الخلقية والعقائد الدينية باعتبارها ظاهرة لها خطرها على البشرية ونظمها .

والبغاء هو انحراف سلوكي غير مرغوب فيه مجتمعيا ، وهو نوع من الشذوذ في الاتصال الجنسي لقاء عوض مادي .

ويرى بعض علماء الاجتماع أن التوزيع الاجتماعي في المجتمع الحديث يدعو إلى انتشار هذه الظاهرة ، بهدف تحقيق أغراض معينة أو الحصول على مقابل مادي .

ويرى البعض الآخر ، أن البيئة الصناعية تحتوي على عناصر تساعد على ظاهرة البغاء ، حيث ترتبط بزيادة أعداد المهاجرين من الريف إلى المدينة ، مع ما يعتري هؤلاء من ثقافة تتسم بالتناقض والازدواجية والشعور بالغربة والتحلل الاجتماعي نتيجة ضعف الوازع الديني من ناحية ، والاغراءات المادية من ناحية أخرى ، هذا علاوة على عدد من العوامل والظروف الأخرى التي تؤدي إلى انتشار البغاء منها[34]:

- التركيب السكاني، سواء من ناحية الكثافة السكانية أو من ناحية التباين السكاني .
- انخفاض معدلات الزواج نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والتعليم وعمل المرأة .
- ضعف العلاقات الاجتماعية والتزاماتها .
- ضعف الوازع الديني، والرقابة ، والضوابط الشخصية .
- انتشار الأحياء المتخلفة (العشوائية) بما تتصف به من مستوى اجتماعي منحط وقدوة سيئة ، والمهن الهامشية ، وغير المشروعة ، والمخدرات ، والتسول .
- التفكك الاجتماعي وما يؤدي إليه من وجود نساء لا يكفل لهم المجتمع وضعاً إنسانياً كريماً أو وسيلة مشروعة للكسب .

(د) مشكلة جناح وتشرد الأحداث :

تأتي مشكلة تشرد الأحداث وجناحهم ، كنتيجة للتغيرات الاجتماعية التي صاحبت التطور في البيئة الاجتماعية ، نتيجة للتصنيع ، وتشغيل الأطفال ، وخروج المرأة للعمل ، وضعف الرقابة الأسرية ، خاصة في الأحياء المتخلفة، والمدن الحضرية الصناعية .

والحدث الجانح : هو كل شخص جاوز السابعة من عمره ، ولم يجاوز الخامسة عشرة من عمره ، ذلك الحدث غير متكيف ، يرتكب السلوك السيئ مما يستوجب مؤاخذته قانوناً ، ويطلق هذا التعريف على الحدث المذنب فعلاً ، والمعرض للإجرام ، والنوع الأخير ينشأ في بيئة ثقافية خاطئة تعرضه لارتكاب الجرائم بسبب ظروف معينة من بينها ما يأتي[35] :

- تعرض (الحدث) لمخالطة القدوة السيئة كالمجرمين ، والمتسولين ، وتجار المخدرات وغير ذلك .
- الهروب من سلطة الوالدين وسيطرة الأهل على سلوك الحدث وأفعاله .
- القيام بأفعال لا أخلاقية تضر بالآخرين وتعرضهم للخطر .

وقد قدمت الأمم المتحدة تعريفاً للأحداث الجانحين هم " أولئك الأحداث الذين يرتكبون أفعالاً تعتبر جرائم طبقاً لقانون دولتهم ، وكذلك الأحداث الذين قد يتعرضون بسبب ظروفهم الاجتماعية أو بسبب خلقي إلى ارتكاب هذه الأفعال ، والأحداث الذين يكونون في حاجة إلى الرعاية والحماية " .

وقد حددت بعض الدول العربية الأحداث المشردين (ذكوراً كانوا أم إناثا) فيمن تنطبق عليهم الحالات الآتية :

- الذي يوجد منهم متسولا .
- الذي يجمع منهم أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات .
- الذي يقوم منهم بأعمال الدعارة أو الفسق أو تولي خدمة من يقومون بهذا الأمر .
- الذي يكون سيئ السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه، إذا كان الولي متوفياً أو غائبا أو عديم الأهلية .
- الذي ليس له محل إقامة مستقر .
- الذي ليس له وسيلة مشروعة للتعيش ، ولا عائل يؤتمن ، وكان أبواه متوفين أو مسجونين أو غائبين .

ونتساءل : ما هي العوامل المجتمعية والأسرية التي تؤدي إلى ظهور هذه المشكلة ؟

هناك آراء عدة تتناول الإجابة على هذا التساؤل منها[36]:

- تفكك المجتمع بصفة عامة ، وتفكك الأسرة بصفة خاصة . والمراد بالتفكك تقرير حالة التباعد السائدة في صلات الناس بعضهم ببعض وخاصة في البيئة الصناعية الحضرية ، أما التفكك الأسري فإن صلته الوثيقة بالتشرد والجناح في البيئة الصناعية مسألة تؤكدها البحوث العلمية الاجتماعية .
- نسبة كبيرة من انحراف الأحداث تعود إلى تصدع الأسرة (الصراع، الطلاق، التوتر،

تعدد الزوجات) فكل هذه الظروف والأحوال الأسرية التي لا تجعل الصغير ينمو في الجو الطبيعي الذي تنساب فيه الخصائص المجتمعية الأصلية وتمتص فيه القيم الإنسانية السوية .

- أن الطفل الذي ينمو عاطفياً وروحياً نمواً سليماً يبدأ رحلة التنشئة الاجتماعية داخل المنزل وخارجه بداية طيبة ، ويستمر متوافقاً مع المجتمع يساعده على الانسجام مع التعاليم والقيم ، وفى حالة اختلال توازن عملية التنشئة ، فإنه يكون محركاً لعوامل تساعد على الانحراف في البيئة .
- يعد التحلل من الالتزامات الجمعية من العوامل المشجعة على تفشى التشرد والجناح في البيئة الاجتماعية ويدخل ضمن هذا التحلل ما يأتي:

- عدم الاهتمام من جانب المسئولين من رعاية الصغار بتوفير أساليب التربية الحديثة ، وكذلك المعاملة المتطرفة سواء كانت تدليلاً أم قسوة .
- الظروف الاقتصادية ، والتي تؤدي إلى هجرة القرويين وفقدان جانب من الصلات والالتزامات ، مما يؤثر على مستوى العلاقات مع البيئة الاجتماعية والمسئوليات الأسرية، ويترتب على ذلك تشرد الصغار أو اضطرارهم للعمل المبكر ، وتعرضهم للمخاطر .
- عدم توافر الظروف التربوية المناسبة ، فكثيراً ما يحرم الصغار لظروف أسرية أو مجتمعية من التعليم الملائم في المدرسة .
- المستوى السلوكي السيئ الذي لا يوفر القدوة الحسنة ، وفقدان المعايير السائدة في المجتمع ، حيث إن السلوك الجمعى له صلة وثيقة بجناح وتشرد الأطفال كتعاطى الخمر وإدمان المخدرات .

- افتقار البيئة إلى التدابير اللازمة لمنع انحراف الأحداث تشرداً كان انحرافهم أم جناحاً ، ومن بين ذلك ما يأتي :

- الحاجة إلى أجهزة متخصصة للعناية بالأحداث المشردين والجانحين .
- الحاجة إلى تدابير فعالة لمواجهة البطالة .
- ضرورة توفير فرص التأهيل المهني للأحداث المعوقين .
- توفير دور الحضانة لأطفال الأمهات العاملات .

- الحاجة إلى مزيد من التعاون بين وسائط التنشئة الاجتماعية وخاصة المدرسة والأسرة في مجال التربية والتثقيف ، والاهتمام بالمشاكل السلوكية التي تكشف عن نزعات عدوانية ضد المجتمع .
- حاجة البيئة الاجتماعية إلى تشريعات لحماية الطفولة وتنفيذ التشريعات القائمة لمواجهة الآثار المترتبة على الانحراف .

(هـ) مشكلة التلوث :

التلوث في أكثر معانيه ببساطة هو أي مظهر من مظاهر التدخل في مكون من مكونات البيئة، بحيث يؤثر فيه ويغير من طبيعته ، ويؤدي هذا بالتالي إلى إلحاق الضرر بالإنسان وبغيره من الكائنات الحية .

وقد اعتاد الإنسان منذ زمن بعيد تلويث بعض المكونات البيئية ، ولكن البيئة كانت دائماً قادرة على استيعاب ذلك النشاط الإنساني غير العادي إلى المستوى الذي يعود الأمر معه إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يسلك الإنسان السلوك الذي أدى إلى التلوث ، ومع تزايد السكان وتزايد الطلب على الموارد البيئية زادت معدلات التلوث ، ولم تعد البيئة قادرة على إعادة حالة التوازن إلى ما كانت عليه .

ولقد أدركت جميع الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وانتماءاتها السياسية خطورة التلوث بكل أشكاله وأنواعه ، وأدركت أنه يؤدى إلى الإضرار بكل الكائنات الحية على سطح الأرض ، بل وسيصبح مصدراً لعديد من الأمراض التي سيصعب علاجها على المدى البعيد، وقد اهتمت منظمات عديدة بأمر التلوث .

ويلخص مصطلح التلوث مختلف التهديدات البيئية التي يتعرض لها الأفراد وأصبحوا في كثير من الأحيان أكثر تعوداً عليها .

أما العوامل التي تنتج حالة التلوث فتعرف بالملوثات[37]، والملوثات هي المواد أو الميكروبات التي تلحق الأذى بالإنسان أو تسبب له الأمراض أو تؤدي به إلى الهلاك .

ومما لا ريب فيه أن مدى التلوث يعتمد على النظام البيئي السائد وما يوجد فيه من توازن طبيعي بين المكونات والأحياء، وعلى مقدار ما يستحدثه الإنسان فيه من اختلال قد يقلل أو يزيد من هذه الملوثات، إلا أن المقاومة والمناعة ضد هذه الملوثات تتباين باختلاف الأمم والأشخاص.

ويمكن تصنيف الملوثات إلى نوعين هما[38]:

- **ملوثات طبيعية** : وهي الملوثات النابعة من مكونات البيئة ذاتها مثل مكوناتها من حشرات ضارة وميكروبات ونباتات وحيوانات سامة .

- **ملوثات مستحدثة**: وهي التي تتكون نتيجة لما استحدثه الإنسان في البيئة من تقنيات وما ابتكره من اكتشافات ومشروعات ، كتلك الناتجة عن شتى الصناعات والتفجيرات الذرية، ووسائل المواصلات ، وما سببته تلك الوسائل من غازات ونفايات وضوضاء .

وبدأت مشكلات التلوث للبيئة مع اكتشاف الإنسان للنار ، ومع تزايد السكان ، واستمرار البحث عن الثروات فوق سطح الأرض وفى باطنها وعن موارد الطاقة الأخرى، واستحداث أنشطة متنوعة لتحقيق رفاهية الإنسان ، وتم اختراع الآلة البخارية ، وآلة الاحتراق الداخلي، ونمو الصناعة ، واستخدام السيارات ، والإفراط في استخدام الوقود مع التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي واستمرار زيادة السكان ، وتفاقمت مشاكل التلوث في الجو وفي الأرض وفى البحار والأنهار ، مما أدى إلى كوارث بيئية متنوعة .

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التلوث بأنه كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية(مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار).

وقد أصبح التلوث ظاهرة حيث لم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية ؟ واختل التوازن بين العناصر المختلفة ، ولم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة ومن أهمها[39]:

- تلوث المدن بالدخان المتصاعد من عادم السيارات والغازات من مداخن المصانع ومحطات القوى.
- تلوث التربة الزراعية نتيجة الاستعمال المكثف للمبيدات .
- تلوث المجارى المائية نتيجة ما يلقي فيها من مخلفات الصناعة وفضلات الإنسان .
- الضغط الهائل على الموارد الطبيعية نتيجة التقدم الصناعي خاصة الموارد غير المتجددة (كالفحم – البترول – المياه الجوفية– الخامات المعدنية) .
- تجريد مساحات كبيرة من الأحراش والغابات وانقراض عدد كبير من الحيوانات .
- ارتفاع نسبة الفاقد من الكائنات البحرية وزيادة نسبة المستنقعات .
- المواد المشعة من مناطق التجارب النووية .
- الإسراف في استخدام التكنولوجيا دون مراعاة خطورتها على الإنسان والبيئة .